كلمة
المجموعة العربية

تلقيها

كارولين زيادة
القائم بالعمال بالوكالة

 أمام الجمعية العامة

البند 94: نزع السلاح العام الكامل

نيويورك في 4/6/2013

الرحلة متابعة النص عند الإلقاء
السيد الرئيس

لقد وافقت الجامعة العربية للجهود الدولية من أجل التوصل إلى معاهدة التجارة بالأسلحة وأكدت في أكثر من مناسبة تأييدها وحرصها على التوصل إلى معاهدة متوازنة عالمية تهدف إلى تنظيم التجارة بالأسلحة وكافحة
التجارة غير المشروعة فيها، بما يتفق مع معايير الشعوب ويساهم في تحقيق السلام والأمن في العالم أجمع.

وقد سبق أن عبرت الجامعة العربية عن موقفها من النتيجة التي وصل إليها مؤتمر الأمم المتحدة النهائي
للتجارة بالأسلحة المنعقد في نيويورك من 18 ولغاية 28 آذار 2013، وكذلك موقفها من النص الذي خلص إليه
المؤتمر وسجل هذا الموقف كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر (رقم الوثيقة ...).

السيد الرئيس،

كانت الجامعة العربية على استعداد للمساعدة قدرًا وانضمام إلى التوافق أو حصل، عملا بما نص عليه
القرار رقم 67/464 من 23 تاریخ 2012، فنفثنا منها الرغبة في التوصل للمعاهدة واعتراضًا بجهود رئيس
المؤتمر المخففة إلى التوافق من خلال تطوير مشروع المعاهدة وما طرأ عليه من تحسينات، وذلك بالرغم من أن النص
المطروح لم يلبب مطالبنا النهائية التي تم التعبير عنها بالوسائل المناسبة طيلة المسار التفاوضي:

1- الأخذ في الاعتبار مصالح كافة الدول وليس فقط كبرى الدول المصدَّرة والمنتهجة، ومراعاة موافقات جميع الوفود
بشكل متوازن.

2- إدراج الحق غير القابل للتصرف لجميع الشعوب الرازيحة تحت الاحتلال الأجنبي في تقرير مصيرها، وأن
هي السلمة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول ورفض الاحتلال الأجنبي، وعدم جواز الاحتلال أراضي
الغير على النحو الذي قامت به إسرائيل في الأراضي العربية بما فيها الأرض الفلسطينية المحتلة، وتعبر الجماعة
عن استنكارها من استعداد النص الحالي رفض الاحتلال الأجنبي من مبادئ ومعايير المعاهدة، رغم كونه
إخلاً صادقاً بالسلام والأمن الدوليين، وتفاوضه مع القانون الدولي بشكل عام، والقانون الدولي الإنساني
والقانون الدولي لحقوق الإنسان بشكل خاص.

3- أهمية تطوير آلية للفصل في النزاعات التي قد تنتج عن تنفيذ المعاهدة وتأويلها، تضمن من خلالها الدول
المستورة ألا يتم تطبيق المعاهدة بشكل مسبق وغير موضوعي.
4- أن يكون تمويل صندوق التعاون الفني (المساعدات الفنية) من خلال مساهمات الإمارات للدول الأطراف الكبرى المصدرا ومنتجة للسلاح، وتوجه أنشطته لمساندة الدول النامية في تنفيذ الالتزامات الواجبة للمعاهدة.

5- أن تظل عبارة "المستخدم الأخير" محذرة "الاستخدام الأخير" في جميع الإشارات الواجبة في النص.

6- التأكيد على أن يرتبط دخول المعاهدة جزءاً تنفيذياً يُحظر بشرط المصادقة عليها من عدد كاف من الدول، علما أن مصادقة كبرى الدول المصدرة والمصدرا والمستوردة للسلاح سيستهم في فعالية المعاهدة.

7- افتقار منظومة الإبلاغ وتقديم التقارير الموضوعية التي تسمى بالانتقائية وعدم وجود آلية واضحة لإلزم الدول المصدرة في تقديم المعلومات الكافية بشأن رفض تصدير أو نقل الأسلحة، بالإضافة إلى عدم الإشارة إلى ضرورة أن تكون الإبلاغات طويلة للدول الأطراف في المعاهدة.

8- أن تصبح المبادئ جزءاً أساسيًا من الفقرات العاملة في المعاهدة.

السيد الرئيس،

تؤكد الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية موقفها المستمر بأن قبول لجنة ومواقع التفاوض لأوراق اعتماد الوفد الإسرائيلي إلى مؤتمر الأمم المتحدة الختامي المعنى بوضع معاهدة تجارة الأسلحة التي وقعت في القدس، لا يعني بؤعي الحاول من الأحوال اعتراف الدول العربية أو الأمم المتحدة أو المجتمع الدولي بالأمر الواقع غير القانوني الذي تفرضه إسرائيل، قوة الاحتلال في مدينة القدس بما في ذلك الإدعاء بأن القدس عاصمة لها.

وتؤكد المجموعة العربية مرة أخرى موقفها بأن التفاهم السياسي الذي تم في خصوص مشاركة دولة فلسطين والكروفي الرسولي في هذا المؤتمر وكتيفية التي تم التعامل بما مع أوراق اعتماد وفديهما، هو ترتيب استثنائي مرة واحدة ولا يمكن أن يكون السبب في استخدام أدوات أخرى تكون فيها المشاركة مفتوحة لجميع الدول.

وختاما تؤكد المجموعة العربية أن الأمم المتحدة هي الإطار الوحيد للتفاوض على المعاهدات الدولية، وأن تبني هذه الصكوك يكون بالتوافق، وهو الإطار المثاث عليه في مفاوضات نزع السلاح وضبط التسلح.